

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٢٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الوزارة وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٦٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للآثار :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلساتها المنعقدتين في ٢٢/٣/٢٠٢٢

و ٢٥/٧/٢٠٢٣ :

وببناء على ما عرضه وزير السياحة والآثار :

قرار :

(المادة الأولى)

يخرج من عدد الأراضي الأثرية المسطح البالغ مساحته (١) فدان و(٣) قراريط بالقطعة رقم (١٧) بحوض الرملة نمرة (٢٨) قسم أول ناحية أبو صير ، مركز البدريين ، محافظة الجيزة ، والموضع الحدود والمعالم بالمنكرة الإيضاخية والخريطة المساحية وكشف الإحداثيات المرفقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣ رجب سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠٢٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى

وزارة السياحة والآثار

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن إخراج المسطح البالغ مساحته ٣٦٥ فـ بالقطعة (١٧)

بخصوص الرملة رقم (٢٨)

بناحية أبو صير - مركز البدريين بمحافظة الجيزة من عدد الأراضي الأثرية

تنص المادة (٣) من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧

لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨ على :

"تعتبر أرضاً أثرياً الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرياً بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون ، أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشؤون الآثار ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء - بناءً على عرض الوزير المختص بشؤون الآثار - إخراج أرض من عدد الأراضي الأثرية أو أراضي المنافع العامة للآثار إذا ثبت للمجلس خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضي خط التجميل المعتمد للآثار" .

كما تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادر

بالقرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الآثار رقم ٣٦٥

لسنة ٢٠١٨ على :

"شكل بقرار من الوزير لجنتان دائمتان مختصتان بالآثار هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية " .

كما تنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة التنفيذية على :

"تحتفظ اللجنتان ، كلّ فيما يخصه ، بالنظر في كل ما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية ... ٩ - الموافقة على إخراج أراضي من عدد الأراضي الأثرية بعد ثبوت خلوها من الآثار" .

تقدمت محافظة الجيزة بطلب إقامة مشروعات ذات نفع عام بناحية أبو صير - مركز البدرشين بمحافظة الجيزة .

أسفرت أعمال اللجنة المشكلة بناءً على موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية لمعاينة موقع الحفائر بالقطعة رقم ١٧ بحوض الرملة رقم ٢٨ بناحية أبو صير - مركز البدرشين البالغ مساحته ٣٢٧ ط لتخصيصها منشآت عامة (مركز شباب ومدارس) لقرية أبو صير ، عن أن الأرض عبارة عن أرض زراعية بها حشائش بريّة ذات طبيعة طينية سوداء وتحيط بها الأراضي الزراعية من جميع الجهات ، وقد غطت الحفائر كل مساحة المسطح بحفر مربّعات تتراوح أبعادها ما بين ٢ إلى ٤م وبأعمق ما بين ٢م إلى ٣م وتمت بطريقة علمية صحيحة تتناسب مع طبيعة الأرض الزراعية ولم يظهر في ناتج الحفر أي شواهد أثرية أو آية آثار ثابتة أو منقولة .

انتهى المحضر إلى أنه لا مانع من استغلال مسطح الأرض ، على أن يتم مراقبة أعمال حفر الأساسات بمعرفة تقدير الآثار المختص والسير في إجراءات الإخراج .

كما أكد ذلك تقارير معاينة الحفائر المحررة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٣ ، ٢٠٢٢/١١/١٥ بأنه وبعد إجراء الحفائر في الموقع المملوك للمجلس الأعلى للآثار ، لم يظهر في ناتج الحفر وكذلك الحفائر أي شواهد أثرية ثابتة أو منقولة ، وأنه لا مانع من السير في إجراءات الإخراج على أن تستكمل باقي الإجراءات بمعرفة الجهة الطالبة وعلى نفقتها .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية على إخراج مساحة ٣ ط، ١ف بالقطعة رقم (١٧) بحوض الرملة رقم (٢٨) بناحية أبو صير - مركز البدرشين بمحافظة الجيزة من عدد الأراضي الأثرية .

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويشرف وزير السياحة والآثار برفقه للتفضل بالنظر في إصداره حال الموافقة .

وزير السياحة والآثار
أحمد عيسى

جريدة مصر العربية



لوحة
١٩٩٥
١٣٩٦

مطابقة لرسم
المدارس المستديرة متعددة
الدرجات المدرسة المائية

مدى المدرسة المقترن
٤٩

وحض الوجه
بنها







